

مديرية مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض
الادارة العامة للعمليات / التوثيق الأمني



نظام الإجراءات الجزائية



أخوتي وأبنائي منسوبي مديرية مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض إلى من يعملون في الجهات الميدانية حماكم الله وسدد خطاكم ...
أمرت بجمع هذا النظام وجعله الكترونياً ليكون بين ايديكم فور احتياجكم له ، كما أوصيكم بتقوى الله عزوجل فيما تم منح لكم من صلاحيات و بموجب عملكم الميداني.

حفظكم الله من كل شر و مكروه

مدير مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض
عميد د. / منصور بن عبدالله السبيعي

يتضمن النظام :

أحكام عامة، (نطاق تطبيق النظام، توقيف المواطن وتفتيشه، حقوق المتهم..إلخ) ، الدعوى الجزائية (رفع الدعوى، انقضاء الدعوى)، إجراءات الاستدلال (جمع المعلومات وضبطها، التلبس بالجريمة، القبض على المتهم، تفتيش الأشخاص والمسكن، ضبط الرسائل ومراقبة المكالمات)، إجراءات التحقيق (تصرفات المحقق، ندب الخبراء، الانتقال والمعينة والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة، التصرف في الأشياء المضبوطة، الاستماع إلى الشهود، الاستجواب والمواجهة، التكليف بالحضور وأمر الضبط والإحضار، أمر التوقيف، الإفراج المؤقت، انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى)، المحاكم (الاختصاصات الجزئية، تنازع الاختصاص) إجراءات المحاكمة (إبلاغ الخصوم، حضور الخصوم، حفظ النظام في الجلسات، تنحي القضاة وردهم عن الحكم، الادعاء بالحق الخاص، إجراءات الجلسة ونظامها، دعوى التزوير الفرعية، الحكم، أوجه البطلان)، طرق الاعتراض على الحكم، الاستئناف والنقض وإعادة النظر، قوة الأحكام النهائية، الأحكام الواجبة التنفيذ، الأحكام الختامية.



الباب الاول : أحكام عامة

- ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨
- ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤

رفع دعوى جزائية

الباب الثاني : الدعوى الجزائية

- ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١

أنقضاء الدعوى الجزائية

- ٢٢ ٢٣

جمع المعلومات و ضبطها

الباب الثالث : اجراءات الاستدلال

- ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩

التلبس بالجريمة

- ٣٠ ٣١ ٣٢

القبض على المتهم

- ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠



تفتيش الأشخاص والمسكن

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

ضبط الرسائل و مراقبة المحادثات

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

تصرفات المحقق

الباب الرابع : اجراءات التحقيق

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

ندب الخبراء

٧٦

٧٧

٧٨

الانتقال و المعاينة و التفتيش وضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥



التصرف في الأشياء المضبوطة

- ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١
- ٩٢ ٩٣ ٩٤

الإستماع إلى الشهود

- ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

الإستجواب والمواجهة

- ١٠١ ١٠٢

التكليف بالحضور وأمر القبض والإحضار

- ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦
- ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١

أمر التوقيف

- ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩



الإفراج المؤقت

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

أنتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

الأختصاصات الجزائية

الباب الخامس : المحاكم

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

تنازع الأختصاص

١٣٤

إبلاغ الخصوم

الباب السادس : إجراءات المحاكمة

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

حضور الخصوم

١٣٩

١٤٠

١٤١



حفظ النظام في الجلسات

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

تنحي القضاة وردهم عن الحكم

١٤٦

الادعاء بالحق الخاص

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

اجراءات الجلسة و نظامها

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

دعوى التزوير الفرعية

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨



الحكم

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

أوجه البطلان

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

الاستئناف

الباب السابع : طرق الاعتراض على الأحكام الاستئناف والنقض وإعادة النظر

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

النقض

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

أعادة النظر

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

الباب الثامن : طرق الأحكام النهائية

٢١٠

٢١١



الباب التاسع: الأحكام الواجبة للتنفيذ

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

الباب العاشر: أحكام ختامية

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢



الباب الأول أحكام عامة

١

المادة الأولى:

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة ، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة ، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام.





الباب الأول أحكام عامة

٢

المادة الثانية :

لا يجوز القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما وللمدة التي تحددها السلطة المختصة.

ويُحظَرُ إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، ويُحظَرُ كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة.





الباب الأول أحكام عامة

٣

المادة الثالثة :

لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص، إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعاً أو نظاماً بعد محاكمة تُجرى وفقاً للمقتضى الشرعي.





الباب الأول أحكام عامة

٤

المادة الرابعة :

- ١- يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.
- ٢- تبين لوائح هذا النظام حقوق المتهم الواجب التعريف بها.





الباب الأول أحكام عامة

٥

المادة الخامسة :

إذا رفعت قضية إلى محكمة فلا تجوز إحالتها إلى محكمة أو جهة أخرى ولا يحق لأحد سحبها منها قبل الحكم فيها، وتعد القضية مرفوعة من تاريخ قيدها في المحكمة.





الباب الأول أحكام عامة

٦

المادة السادسة :

تتولى المحاكم محاكمة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم وفقاً للمقتضى الشرعي وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام. وللمحكمة أن تنظر في وقائع غير مدعى بها من المدعي العام مما لا يحتاج إلى تحقيق.





الباب الأول أحكام عامة

٧

المادة السابعة :

يجب أن يحضر جلسات النظر في القضية
وجلسة إصدار الحكم العدد اللازم نظاماً
من القضاة ؛ فإن لم يتوافر العدد اللازم
فيكلف رئيس المحكمة من يكمل النصاب
من قضااتها، فإن تعذر ذلك فيكلف رئيس
المجلس الأعلى للقضاء من يكمل النصاب
من القضاة في هذا الشأن.





الباب الأول أحكام عامة

٨

المادة الثامنة :

على أعضاء المحكمة أن يتداولوا الرأي سرّاً ويناقشوا الحكم قبل إصداره، وأن يبيدي كل منهم رأيه في ذلك. وتصدر الأحكام بالإجماع أو الأغلبية. وعلى الأقلية أن توضح رأيها وأسبابه في ضبط القضية، وعلى الأكثرية أن توضح وجهة نظرها في الرد على رأي الأقلية في الضبط.

ولا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين استمعوا إلى المرافعة.





الباب الأول أحكام عامة

٩

المادة التاسعة :

تكون الأحكام الجزائية قابلة للاعتراض عليها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا النظام.





الباب الأول أحكام عامة

١٠

المادة العاشرة :

الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل، أو الرجم، أو القطع، أو القصاص في النفس أو فيما دونها، لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا.





الباب الأول أحكام عامة

١١

المادة الحادية عشرة :

إذا لم تؤيد المحكمة العليا الحكم المعروض عليها . تطبيقاً للمادة (العاشرة) من هذا النظام . فتنقض الحكم، وتعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتحكم فيها من جديد من غير من نظرها.





الباب الأول أحكام عامة

١٢

المادة الثانية عشرة :

يكون التحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم وفقاً للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك.





الباب الأول أحكام عامة

١٣

المادة الثالثة عشرة :

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام
التحقيق والادعاء العام طبقاً لنظامها
وللائحته.





الباب الأول أحكام عامة

١٤

المادة الرابعة عشرة :

على جميع رجال السلطة العامة أن
ينفذوا أوامر الجهات القضائية الصادرة
طبقاً لهذا النظام، ولهم أن يستعملوا
الوسيلة المناسبة لتنفيذها .





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الأول
رفع الدعوى الجزائية

١٥

المادة الخامسة عشرة :

تختص هيئة التحقيق والادعاء العام -
وفقاً لنظامها - بإقامة الدعوى الجزائية
ومباشرتها أمام المحاكم المختصة.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الأول
رفع الدعوى الجزائية

١٦

المادة السادسة عشرة :

للمجني عليه - أو مَنْ يَنُوب عنه - ولوارثه من بعده، حق رفع الدعوى الجزائية في جميع القضايا التي يتعلق بها حق خاص، ومباشرة هذه الدعوى أمام المحكمة المختصة . وعلى المحكمة في هذه الحال إبلاغ المدعي العام بالحضور.





الباب الثاني الدعوى الجزائية الفصل الأول رفع الدعوى الجزائية

١٧

المادة السابعة عشرة :

لا تجوز إقامة الدعوى الجزائية أو إجراء التحقيق في الجرائم الواجب فيها حق خاص للأفراد إلا بناءً على شكوى من المجني عليه، أو ممن ينوب عنه، أو وارثه من بعده إلى الجهة المختصة ؛ إلا إذا رأت هيئة التحقيق والادعاء العام مصلحة عامة في رفع الدعوى والتحقيق في هذه الجرائم.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الأول
رفع الدعوى الجزائية

١٨

المادة الثامنة عشرة :

إذا ظهر للمحكمة تعارض بين مصلحة
المجني عليه أو وارثه من بعده وبين
مصلحة نائبه ؛ فيُمنَع النائب من
الاستمرار في المرافعة، ويقام نائب آخر.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الأول
رفع الدعوى الجزائية

١٩

المادة التاسعة عشرة :

إذا تبين للمحكمة - في دعوى مقامة أمامها - أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم، أو وقائع أخرى مرتبطة بالتهمة المعروضة، فعليها إبلاغ من رفع الدعوى بذلك ؛ لاستكمال الإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الأول
رفع الدعوى الجزائية

٢٠

المادة العشرون :

للمحكمة إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها، أو التأثير في أحد أعضائها أو في أحد أطراف الدعوى أو الشهود، وكان ذلك في شأن دعوى منظورة أمامها؛ أن تنظر في تلك الأفعال وتحكم فيها بالمقتضى الشرعي.





الباب الثاني الدعوى الجزائية الفصل الأول رفع الدعوى الجزائية

٢١

المادة الحادية والعشرون :

لا يجوز لعضو هيئة التحقيق والادعاء العام أن يتولى أي قضية، أو يصدر أي قرار فيها، وذلك في الحالات الآتية :

- ١- إذا وقعت الجريمة عليه شخصياً، أو كان زوجاً لأحد الخصوم، أو كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة.
- ٢- إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح تأثيرها في مسار التحقيق .
- ٣- إذا كان قد سبق له أن أدى أي عمل في القضية ؛ بوصفه خبيراً، أو محكماً أو وكيلاً، أو أدى شهادة فيها، ونحو ذلك.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الثاني
انقضاء الدعوى الجزائية

٢٢

المادة الثانية والعشرون :

لا تنقضي الدعوى الجزائية العامة في إحدى الحالات الآتية:

- ١- صدور حكم نهائي.
 - ٢- عضو ولي الأمر فيما يدخله العضو.
 - ٣- ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطاً للعقوبة.
 - ٤- وفاة المتهم.
- ولا يمنع ذلك من الاستمرار في دعوى الحق الخاص.





الباب الثاني
الدعوى الجزائية
الفصل الثاني
انقضاء الدعوى الجزائية

٢٣

المادة الثالثة والعشرون :

لا تنقضي الدعوى الجزائية الخاصة في إحدى

الحالتين الآتيتين :

١- صدور حكم نهائي.

٢- عفو المجني عليه أو وارثه.

ولا يمنع عفو المجني عليه أو وارثه من

الاستمرار في دعوى الحق العام.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الأول
جمع المعلومات وضبطها

٢٤

المادة الرابعة والعشرون :

رجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الأول
جمع المعلومات وضبطها

٢٥

المادة الخامسة والعشرون :

يخضع رجال الضبط الجنائي - فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط الجنائي المقررة في هذا النظام - لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام. وللهيئة أن تطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله، ولها أن تطلب رفع الدعوى التأديبية عليه، دون إخلال بالحق في رفع الدعوى الجزائية.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الأول جمع المعلومات وضبطها

٢٦

المادة السادسة والعشرون :

لا تنقضي يقوم بأعمال الضبط الجنائي - بحسب المهمات الموكولة إليه - كل من :

- ١- أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، في مجال اختصاصهم.
- ٢- مديري الشرط ومعاونيهم في المدن والمحافظات والمراكز.
- ٣- الضباط في جميع القطاعات العسكرية - كل بحسب المهمات الموكولة إليه - في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم.
- ٤- محافظي المحافظات ورؤساء المراكز.
- ٥- رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية، في الجرائم التي ترتكب على متنها.
- ٦- رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في حدود اختصاصهم.
- ٧- الموظفين والأشخاص الذين خولوا صلاحيات الضبط الجنائي، بموجب أنظمة خاصة.
- ٨- الجهات واللجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق، بحسب ما تقضي به الأنظمة.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الأول جمع المعلومات وضبطها

٢٧

المادة السابعة والعشرون :

على رجال الضبط الجنائي كل بحسب اختصاصه أن يقبلوا البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم في جميع الجرائم، وعليهم وعلى مرؤوسيهـم تحت إشرافهم أن يقوموا بفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها في محضر يوقعون عليه، ويسجلوا ملخصها وتاريخها في سجل يعد لذلك، مع إبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام بذلك فوراً. ويجب أن ينتقل رجل الضبط الجنائي بنفسه إلى مكان الحادث للمحافظة عليه، وضبط كل ما يتعلق بالجريمة، والمحافظة على أدلتها، والقيام بالإجراءات التي تقتضيها الحال، وعليه أن يثبت جميع هذه الإجراءات في محضر خاص بذلك يوقع عليه هو ومعاونوه.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الأول
جمع المعلومات وضبطها

٢٨

المادة الثامنة والعشرون :

لرجال الضبط الجنائي أثناء جمع المعلومات أن يستمعوا إلى أقوال من لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها، وأن يسألوا من نسب إليه ارتكابها، ويثبتوا ذلك في محاضرهم. ولهم أن يستعينوا بأهل الخبرة من أطباء وغيرهم ويطلبوا رأيهم كتابة.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الأول
جمع المعلومات وضبطها

٢٩

المادة التاسعة والعشرون :

تعد الشكوى المقدمة ممن أصابه ضرر بسبب الجريمة مطالبة بحقه الخاص، إلا إذا قرر صراحة أمام المحقق نزوله عن حقه. وعلى المحقق إثبات ذلك في المحضر والإشهاد عليه، مع تصديق المحكمة المختصة على نزوله عن الحق في القصاص وحد القذف.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الثاني التلبس بالجريمة

٣٠

المادة الثلاثون:

تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها ، أو عقب ارتكابها بوقت قريب . وتعد الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجني عليه شخصاً ، أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات ، أو أسلحة ، أو أمتعة ، أو أدوات ، أو أشياء أخرى ، يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الثاني التلبس بالجريمة

٣١

المادة الحادية والثلاثون:

يجب على رجل الضبط الجنائي - في حال التلبس بالجريمة - أن ينتقل فوراً إلى مكان وقوعها ويعاين آثارها المادية ويحافظ عليها، ويثبت حال الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، وأن يسمع أقوال من كان حاضراً، أو من يمكن الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة ومرتكبها. ويجب عليه أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام فوراً بانتقاله .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الثاني
التلبس بالجريمة

٣٢

المادة التاسعة والعشرون :

لرجل الضبط الجنائي عند انتقاله - في حال التلبس بالجريمة - أن يمنع الحاضرين من مبارحة مكان الواقعة أو الابتعاد عنه ، حتى يحضر المحضر اللازم بذلك . وله أن يستدعي في الحال من يمكن الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة.

وإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من رجل الضبط الجنائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ؛ فيثبت ذلك في المحضر، ويحال المخالف إلى المحكمة المختصة لتقرير ما تراه في شأنه.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الثالث القبض على المتهم

٣٣

المادة الثالثة و الثلاثون :

لرجل الضبط الجنائي في حال التلبس بالجريمة القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ؛ على أن يحرر محضراً بذلك، وأن يبادر بإبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام فوراً . وفي جميع الأحوال لا يجوز إبقاء المقبوض عليه موقوفاً لأكثر من أربع وعشرين ساعة إلا بأمر كتابي من المحقق.

فإذا لم يكن المتهم حاضراً ، فيجب على رجل الضبط الجنائي أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ، وأن يبين ذلك في المحضر .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الثالث
القبض على المتهم

٣٤

المادة الرابعة و الثلاثون:

يجب على رجل الضبط الجنائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المقبوض عليه ، وإذا ترجح وجود دلائل كافية على اتهامه فيرسله خلال أربع وعشرين ساعة مع المحضر إلى المحقق الذي يجب عليه أن يستجوب المتهم المقبوض عليه خلال أربع وعشرين ساعة ، ثم يأمر بتوقيفه أو الإفراج عنه.





الباب الثالث
 إجراءات الاستدلال
 الفصل الثالث
القبض على المتهم

٣٥

المادة الخامسة و الثلاثون :

في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الثالث
القبض على المتهم

٣٦

المادة السادسة و الثلاثون :

- ١- يجب أن يعامل الموقوف بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه جسدياً أو معنوياً ويجب إخباره بأسباب توقيفه ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه.
- ٢- يجب إبلاغ مرجع الموظف الموقوف فور صدور أمر المحقق باستمرار توقيفه.
- ٣- يكون سماع أقوال المرأة واستجوابها والتحقيق معها بحضور أحد محارمها، فإن تعذر ذلك فيما يمنع الخلوة.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الثالث
القبض على المتهم

٣٧

المادة السابعة و الثلاثون :

لا يجوز توقيف أي إنسان أو سجنه إلا في السجون أو أماكن التوقيف المخصصة لذلك نظاماً. ولا يجوز لإدارة أي سجن أو توقيف قبول أي إنسان إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة وموقع عليه من السلطة المختصة، ويجب ألا تبقى بعد المدة المحددة في هذا الأمر.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الثالث القبض على المتهم

٣٨

المادة الثامنة والثلاثون :

على المختصين من أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام زيارة السجون وأماكن التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقيد بالمدوام الرسمي، والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة، وأن يطلعوا على سجلات السجون وسجلات أماكن التوقيف، وأن يتصلوا بالمسجونين والموقوفين، وأن يسمعوا شكاواهم، وأن يتسلموا ما يقدمونه في هذا الشأن. وعلى مديري السجون وأماكن التوقيف أن يقدموا لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام كل ما يحتاجونه لأداء مهماتهم.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الثالث
القبض على المتهم

٣٩

المادة التاسعة و الثلاثون :

لكل مسجون أو موقوف الحق في أن يقدم - في أي وقت - إلى مدير السجن أو التوقيف شكوى كتابية أو شفوية، ويطلب منه إبلاغها إلى عضو هيئة التحقيق والادعاء العام، وعلى المدير قبولها وإبلاغها في الحال بعد إثباتها في سجل يعد لذلك، وتزويد مقدمها بما يثبت تسلمها. وعلى إدارة السجن أو التوقيف تخصيص مكتب مستقل لعضو الهيئة المختص لمتابعة أحوال المسجونين أو الموقوفين.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الثالث القبض على المتهم

٤٠

المادة الأربعون :

لكل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أو في مكان غير مخصص للسجن أو التوقيف أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام. وعلى عضو الهيئة المختص فور علمه بذلك أن ينتقل إلى المكان الموجود فيه المسجون أو الموقوف، وأن يجري التحقيق، وأن يأمر بالإفراج عنه إذا كان سجنه أو توقيفه جرى بصفة غير مشروعة، وعليه أن يحرر محضرا بذلك يرفع إلى الجهة المختصة لتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٤١

المادة الحادية والأربعون :

للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم
حرمة تجب صيانتها. وحرمة الشخص تحمي
جسده وملابسه وماله وما معه من أمتعة. وتشمل
حرمة المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي
حاجز، أو معد لاستعماله مأوى.





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الرابع تفتيش الأشخاص والمساكن

٤٢

المادة الثانية والأربعون :

لا يجوز لرجل الضبط الجنائي الدخول إلى أي مكان مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، وبأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام، وما عدا المساكن فيكتفى في تفتيشها بإذن مسبب من المحقق. وإذا رفض صاحب المسكن أو شاغله تمكين رجل الضبط الجنائي من الدخول أو قاوم دخوله، جاز لرجل الضبط الجنائي أن يتخذ الوسائل اللازمة المشروعة لدخول المسكن بحسب ما تقتضيه الحال.

ويجوز دخول المسكن في حال طلب المساعدة من الداخل، أو حدوث هدم أو غرق أو حريق أو نحو ذلك، أو دخول معتدٍ أثناء مطاردته للقبض عليه.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٣

المادة الثالثة والأربعون :

يجوز لرجل الضبط الجنائي - في الأحوال التي
يجوز فيها نظاماً القبض على المتهم - أن يفتشه.
ويشمل التفتيش جسده وملابسه وأمتعته. وإذا
كان المتهم امرأة وجب أن يكون التفتيش من قبل
امرأة يندبها رجل الضبط الجنائي.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٤٤

المادة الرابعة والأربعون :
يجوز لرجل الضبط الجنائي في حال التلبس
بالجريمة أن يفتش مسكن المتهم ويضبط ما
فيه من الموجودات التي تفيد في كشف
الحقيقة ؛ إذا اتضح من أمارات قوية أنها
موجودة في المسكن.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٥

المادة الخامسة والأربعون :

إذا قامت أثناء تفتيش مسكن متهم قرائن
ضده ، أو ضد أي شخص موجود فيه - على أنه
يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة -
جاز لرجل الضبط الجنائي أن يفتشه .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٦

المادة السادسة والأربعون :

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع المعلومات عنها، أو التحقيق في شأنها. ومع ذلك، إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، وجب على رجل الضبط الجنائي ضبطها وإثباتها في محضر التفتيش.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٧

المادة السابعة والأربعون :

يكون تفتيش المسكن بحضور صاحبه أو مَنْ ينيبه أو أحد أفراد أسرته الكامل الأهلية المقيم معه. وإذا تعذر حضور أحد هؤلاء، وجب أن يكون التفتيش بحضور عمدة الحي أو مَنْ في حكمه أو شاهدين، ويُمكن صاحب المسكن أو مَنْ ينوب عنه من الاطلاع على إذن التفتيش ويُثبَّت ذلك في المحضر.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٨

المادة الثامنة والأربعون :

يجب أن يتضمن محضر التفتيش ما يأتي :

١- اسم من أجرى التفتيش ووظيفته وتوقيعه وتاريخ التفتيش وساعته .

٢- نص الإذن الصادر بإجراء التفتيش، أو بيان الضرورة الملحة التي اقتضت التفتيش بغير إذن.

٣- أسماء الأشخاص الذين حضروا التفتيش وتوقيعاتهم.

٤- وصف الموجودات التي ضبطت وصفاً دقيقاً.

٥- إثبات جميع الإجراءات التي اتخذت أثناء التفتيش والإجراءات المتخذة بالنسبة إلى الأشياء المضبوطة.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٩

المادة التاسعة والأربعون :

إذا وجد رجل الضبط الجنائي في مسكن المتهم أوراقاً مختومة أو مغلقة بأي طريقة فلا يجوز له أن يفضها، وعليه إثبات ذلك في محضر التفتيش وعرضها على المحقق المختص .





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الرابع تفتيش الأشخاص والمسكن

٤٩

المادة الخمسون :

١- قبل مغادرة مكان التفتيش توضع الأشياء والأوراق المضبوطة في حرز مغلق، وتربط إن أمكن ذلك، ويختتم عليها، ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبطها، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

٢- تحفظ الأشياء المحرزة في أماكن تعد لهذا الغرض لدى جهة الضبط الجنائي المختصة، محتوية على إجراءات السلامة والأمان ؛ ويكون حفظها بحسب ما تقتضيه طبيعة كل محرز، ويوضع سجل خاص بهذه المحررات يدون فيه رقم المحرز ورقم القضية، ونوعها، وأسماء أطرافها ، وموجز عنها، ووصف المحرز، والإجراءات المتخذة في شأنها، وتخضع هذه الأماكن لرقابة هيئة التحقيق والادعاء العام وتفتيشها .





الباب الثالث إجراءات الاستدلال الفصل الرابع تفتيش الأشخاص والمسكن

٥٠

المادة الخمسون :

١- قبل مغادرة مكان التفتيش توضع الأشياء والأوراق المضبوطة في حرز مغلق، وتربط إن أمكن ذلك، ويختتم عليها، ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبطها، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

٢- تحفظ الأشياء المحرزة في أماكن تعد لهذا الغرض لدى جهة الضبط الجنائي المختصة، محتوية على إجراءات السلامة والأمان ؛ ويكون حفظها بحسب ما تقتضيه طبيعة كل محرز، ويوضع سجل خاص بهذه المحررات يدون فيه رقم المحرز ورقم القضية، ونوعها، وأسماء أطرافها ، وموجز عنها، ووصف المحرز، والإجراءات المتخذة في شأنها، وتخضع هذه الأماكن لرقابة هيئة التحقيق والادعاء العام وتفتيشها .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمسكن

٥١

المادة الحادية والخمسون :
لا يجوز فض الأختام الموضوعة - طبقاً للمادة
(الخمسين) من هذا النظام - إلا بحضور المتهم
أو وكيله أو من ضبطت عنده هذه الأشياء، أو
بعد دعوتهم لذلك وإبلاغهم بها وعدم
حضورهم في الوقت المحدد.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٥٢

المادة الثانية والخمسون :

يجب أن يكون التفتيش نهائياً من شروق الشمس إلى غروبها في حدود السلطة التي يخولها النظام، ويمكن أن يستمر التفتيش إلى الليل ما دام إجراءه متصلاً. ولا يجوز دخول المساكن ليلاً إلا في حال التلبس بالجريمة.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٥٣

المادة الثالثة والخمسون :
إذا لم يكن في المسكن المراد تفتيشه إلا المرأة
المتهمة، وجب أن يكون مع القائمين بالتفتيش
امرأة.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٥٤

المادة الرابعة والخمسون :
مع مراعاة حكم المادتين (الثالثة والأربعين) و
(الخامسة والأربعين) من هذا النظام، إذا كان
في المسكن نساء ولم يكن الغرض من الدخول
القبض عليهن ولا تفتيشهن، وجب أن يكون مع
القائمين بالتفتيش امرأة، وأن يُمكنَّ من
الاحتجاب، أو مغادرة المسكن، وأن يُمنَّحْنَ
التسهيلات اللازمة لذلك بما لا يضر
بمصلحة التفتيش ونتيجته.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الرابع
تفتيش الأشخاص والمساكن

٥٥

المادة الخامسة والخمسون :
لا يجوز تفتيش غير المتهم أو مسكن غير مسكنه، إلا إذا اتضح من أمارات قوية أن هذا التفتيش سيفيد في التحقيق .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٥٦

المادة السادسة والخمسون :
لرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبب ومدة محددة، وفقاً لما ينص عليه هذا النظام.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٥٧

المادة السابعة والخمسون :

لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود، وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جريمة وقعت، على أن يكون الأمر أو الإذن مسبباً ومحددًا بمدة لا تزيد على عشرة أيام قابلة للتجديد وفقاً لمقتضيات التحقيق .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٥٨

المادة الثامنة والخمسون :

للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة، وله أن يستمع إلى التسجيلات، وله - بحسب مقتضيات التحقيق - أن يأمر بضمها أو نسخ منها إلى ملف القضية، أو يأمر بردها إلى من كان حائزاً لها أو مرسله إليه.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٥٩

المادة التاسعة والخمسون :
يُبلَّغ مضمون الخطابات والرسائل البريدية
والبرقية المضبوطة إلى المتهم أو الشخص
المرسلة إليه، أو تعطى له صورة منها في أقرب
وقت، إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير
التحقيق.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٦٠

المادة الستون :

لصاحب الحق في الأشياء المضبوطة أن يطلب من المحقق المختص تسليمها إليه، وله في حال الرفض أن يتظلم لدى رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق.





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٦١

المادة الحادية والستون :

يجب على المحقق وعلى كل من وصل إلى علمه - بسبب التفتيش - معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة ؛ أن يحافظ على سريتها، وألا ينتفع بها بأي طريقة كانت أو يفضي بها إلى غيره، إلا في الأحوال التي يقضي النظام بها . فإذا أفضى بها دون مسوغ نظامي أو انتفع بها بأي طريقة كانت، تعينت مساءلته .





الباب الثالث
إجراءات الاستدلال
الفصل الخامس
ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

٦٢

المادة الثانية والستون :
مع مراعاة حكم المادة (التاسعة والخمسين) من هذا النظام، إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من المحقق .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٦٣

المادة الثالثة والستون :
للمحقق إذا رأى أن لا وجه للسير في الدعوى أن
يوصي بحفظ الأوراق، ولرئيس الدائرة التي
يتبعها المحقق الأمر بحفظها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٦٤

المادة الرابعة والستون :

إذا صدر أمر بالحفظ وجب على المحقق إبلاغ
المجني عليه والمدعي بالحق الخاص، وفي حال
وفاة أحدهما يكون الإبلاغ لورثته جميعهم في
مكان إقامة المتوفى .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٦٥

المادة الخامسة والستون :

للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق . ويجب على المحقق أن يقوم بالتحقيق في جميع الجرائم الكبيرة وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا النظام . وله في غير هذه الجرائم أن يقوم بالتحقيق فيها إذا وجد أن ظروفها أو أهميتها تستلزم ذلك، أو أن يرفع الدعوى بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٦٦

المادة السادسة والستون :

للمحقق أن يندب كتابة أحد رجال الضبط الجنائي للقيام بإجراء معين أو أكثر من إجراءات التحقيق ، عدا استجواب المتهم ، ويكون للمندوب - في حدود ندبه - السلطة التي للمحقق في هذا الإجراء. وإذا دعت الحال إلى اتخاذ المحقق إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه، فله أن يندب بذلك محقق الدائرة المختصة أو أحد رجال الضبط الجنائي بها بحسب الأحوال. ويجب على المحقق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الأول تصرفات المحقق

٦٧

المادة السابعة والستون :

يجب على المحقق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين - كتابة - المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها. وللمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق، وأن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت، متى كان ذلك متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٦٨

المادة الثامنة والستون :

تعد إجراءات التحقيق نفسها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار التي يجب على المحققين ومعاونيهم - من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - عدم إفشائها، ومن يخالف منهم تتعين مساءلته.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الأول تصرفات المحقق

٦٩

المادة التاسعة والستون :

- ١- لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعي بحقه الخاص أثناء التحقيق في الدعوى، ويفصل المحقق في مدى قبول هذا الادعاء خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه إليه. ومن رُفِضَ طلبه أن يعترض على هذا القرار لدى رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بالقرار، ويكون قرار رئيس الدائرة في مرحلة التحقيق نهائياً.
- ٢- للمتهم، والمجني عليه، والمدعي بالحق الخاص، ووكيل كل منهم أو محاميه، أن يحضروا إجراءات التحقيق وفق ما تحدده اللوائح اللازمة لهذا النظام.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الأول تصرفات المحقق

٧٠

المادة السبعون :

ليس للمحقق - أثناء التحقيق - أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه. وليس للوكيل أو المحامي التدخل في التحقيق إلا بإذن من المحقق ، وله في جميع الأحوال أن يقدم للمحقق مذكرة خطية بملحوظاته ، وعلى المحقق ضم هذه المذكرة إلى ملف القضية.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٧١

المادة الحادية والسبعون :
يبلغ الخصوصوم بالساعة واليوم الذي سيباشر
فيه المحقق إجراءات التحقيق والمكان الذي
تُجرى فيه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٧٢

المادة الثانية والسبعون :

يجب على كل من المجني عليه والمدعي بالحق الخاص أن يعين مكاناً في بلدة المحكمة التي يجري التحقيق في نطاق اختصاصها المكاني ؛ إذا لم يكن مقيماً في تلك البلدة، فإن لم يفعل ذلك يكون إبلاغه صحيحاً بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم إبلاغه به.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٧٣

المادة الثالثة والسبعون :

للخصوم - أثناء التحقيق - أن يقدموا إلى المحقق الطلبات التي يرون تقديمها ، وعلى المحقق أن يفصل فيها مع بيان الأسباب التي استند إليها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٧٤

المادة الرابعة والسبعون :
إذا لم تكن أوامر المحقق وقراراته في شأن
التحقيق الذي يجريه قد صدرت في مواجهة
الخصوم ، فعليه أن يبلغهم إياها خلال ثلاثة
أيام من تاريخ صدورها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الأول
تصرفات المحقق

٧٥

المادة الخامسة والسبعون :
للمحقق حال قيامه بواجبه أن يستعين
مباشرة برجال الأمن إذا استلزم الأمر ذلك .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثاني
ندب الخبراء

٧٦

المادة السادسة والسبعون :
للمحقق أن يستعين بخبير مختص لإبداء
الرأي في أي مسألة متعلقة بالتحقيق الذي
يجريه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثاني
ندب الخبراء

٧٧

المادة السابعة والسبعون :

على الخبير أن يقدم تقريره كتابة في الموعد الذي حدده المحقق، وللمحقق أن يستبدل به خبيراً آخر إذا لم يقدم التقرير في الموعد المحدد له، أو وجد مقتضى لذلك، ولكل واحد من الخصوم أن يقدم تقريراً من خبير آخر بصفة استشارية.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثاني
ندب الخبراء

٧٨

المادة الثامنة والسبعون :

للخصوم الاعتراض على الخبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو إلى ذلك، ويقدم الاعتراض إلى المحقق للفصل فيه، ويجب أن يبين فيه أسباب الاعتراض، وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من تقديمه. ويترتب على هذا الاعتراض عدم استمرار الخبير في عمله إلا إذا اقتضى الحال الاستعجال فيأمر المحقق باستمراره.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٧٩

المادة التاسعة والسبعون :

ينتقل المحقق - عند الاقتضاء - فور إبلاغه بوقوع جريمة داخلية في اختصاصه إلى مكان وقوعها لإجراء المعاينة اللازمة قبل زوالها أو طمس معالمها أو تغييرها، ولا يحول ذلك دون إسعاف المصابين.





الباب الرابع إجراءات التحقيق

الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨٠

المادة الثمانون :

تفتيش المساكن عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بناءً على اتهام بارتكاب جريمة موجه إلى شخص يقيم في المسكن المراد تفتيشه، أو باشتراكه في ارتكابها، أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه يحوز أشياء تتعلق بالجريمة. وللمحقق أن يفتش أي مكان ويضبط كل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها، وكل ما يزيد في كشف الحقيقة بما في ذلك الأوراق والأسلحة. وفي جميع الأحوال يجب أن يُعد محضراً عن واقعة التفتيش يتضمن الأسباب التي بُنيَ عليها ونتائجه، مع مراعاة أنه لا يجوز دخول المساكن أو تفتيشها إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً وبأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨١

المادة الحادية والثمانون :

للمحقق أن يفتش المتهم ، وله تفتيش غير
المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي
أشياء تفيد في كشف الحقيقة. ويراعى في
التفتيش حكم المادة (الثالثة والأربعين) من
هذا النظام .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨٢

المادة الثانية والثمانون :

يراعى في ضبط الخطابات والرسائل والصحف
والمطبوعات والطرود والبرقيات والمحادثات
الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال أحكام
(الفصل الخامس) من (الباب الثالث) من هذا
النظام.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨٣

المادة الثالثة والثمانون :
الأشياء والأوراق التي تضبط يتبع في شأنها
أحكام المادة (الخمسین) من هذا النظام.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨٤

المادة الرابعة والثمانون :

لا يجوز للمحقق أن يضبط ما لدى وكيل
المتهم أو محاميه من أوراق ومستندات سلمها
إليه المتهم لأداء المهمة التي عهد إليه بها ولا
المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثالث

الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء
المتعلقة بالجريمة

٨٥

المادة الخامسة والثمانون :

إذا توافرت لدى المحقق أدلة على أن شخصاً معيناً يحوز أشياء لها علاقة بالجريمة التي يحقق فيها، فيستصدر أمراً من رئيس الدائرة التي يتبعها بتسليم تلك الأشياء إلى المحقق، أو تمكينه من الاطلاع عليها، بحسب ما يقتضيه الحال.





الباب الرابع إجراءات التحقيق

الفصل الرابع

التصرف في الأشياء المضبوطة

٨٦

المادة السادسة والثمانون :

يجوز أن يُؤمر ببرد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، إلا إذا كانت لازمةً للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة .





الباب الرابع إجراءات التحقيق

الفصل الرابع التصرف في الأشياء المضبوطة

٨٧

المادة السابعة والثمانون :

يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها، وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة، أو المتحصلة من هذه الأشياء، فيكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الرابع
التصرف في الأشياء المضبوطة

٨٨

المادة الثامنة والثمانون :

يصدر الأمر ببرد الأشياء المضبوطة من المحقق أو من المحكمة المختصة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان التحقيق. ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الرابع
التصرف في الأشياء المضبوطة

٨٩

المادة التاسعة والثمانون :

لا يمنع الأمر ببرد الأشياء المضبوطة ذوي الشأن من المطالبة أمام المحكمة المختصة بما لهم من حقوق، إلا المتهم أو المدعي بالحق الخاص إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناءً على طلب أي منهما في مواجهة الآخر.





الباب الرابع إجراءات التحقيق

الفصل الرابع

التصرف في الأشياء المضبوطة

٩٠

المادة التسعون :

لا يجوز للمحقق الأمر ببرد الأشياء المضبوطة عند المنازعة ، أو عند وجود شك فيمن له الحق في تسلمها ، ويُرفَع الأمر في هذه الحال إلى المحكمة المختصة بناءً على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الرابع
التصرف في الأشياء المضبوطة

٩١

المادة الحادية والتسعون :

يجب - عند صدور أمر بحفظ الدعوى - أن يُفصّل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بردها أمام المحكمة.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الرابع
التصرف في الأشياء المضبوطة

٩٢

المادة الثانية والتسعون :
الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها -
بعد إبلاغهم بحقوقهم في استعادتها - تودع في
الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين
ومن في حكمهم.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الرابع
التصرف في الأشياء المضبوطة

٩٣

المادة الثالثة والتسعون :

للمحكمة التي يقع في دائرتها مكان التحقيق أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضي أمام المحكمة المختصة إذا رأت موجبا لذلك. وفي هذه الحال يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى في شأنها.





الباب الرابع إجراءات التحقيق

الفصل الرابع

التصرف في الأشياء المضبوطة

٩٤

المادة الرابعة والتسعون :

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن، أو يستلزم حفظه نفقات كبيرة تستغرق قيمته، أمرت المحكمة بتسليمه إلى صاحبه، أو إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم لبيعه بالمزاد العلني متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق. وفي هذه الحال يكون لمدعي الحق فيه أن يطالب بالثمن الذي بيع به.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

٩٥

المادة الخامسة والتسعون :

على المحقق أن يستمع إلى أقوال الشهود الذين يطلب الخصوم سماع أقوالهم، ما لم ير عدم الفائدة من سماعها. وله أن يستمع إلى أقوال من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تؤدي إلى إثبات الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

٩٦

المادة السادسة والتسعون :

على المحقق أن يثبت في المحضر البيانات الكاملة عن كل شاهد، تشمل اسم الشاهد، ولقبه، وسنه، ومهنته أو وظيفته، وجنسيته، ومكان إقامته، وصلته بالمتهم والمجني عليه والمُدعي بالحق الخاص. وتُدوّن تلك البيانات وشهادة الشهود وإجراءات سماعها في المحضر من غير تعديل، أو شطب، أو كشط، أو تحشير، أو إضافة. ولا يعتمد شيء من ذلك إلا إذا صدّق عليه المحقق والكاتب والشاهد.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

٩٧

المادة السابعة والتسعون :

يضع كل من المحقق والكاتب توقيعه على الشهادة، وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه، فإن امتنع عن وضع توقيعه أو بصمته أو لم يستطع، فيُثَبَّتُ ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يبيدها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

٩٨

المادة الثامنة والتسعون :
يستمع المحقق لكل شاهد على انفراد، وله أن
يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالخصوص.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

٩٩

المادة التاسعة والتسعون :
للخصوم بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال الشاهد إبداء ملحوظاتهم عليها ، ولهم أن يطلبوا من المحقق الاستماع إلى أقوال الشاهد عن نقاط أخرى يبينونها . وللمحقق أن يرفض توجيه أي سؤال لا يتعلق بالدعوى، أو يكون في صيغته مساس بأحد .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الخامس
الاستماع إلى الشهود

١٠٠

المادة المائة :

إذا كان الشاهد مريضاً، أو لديه ما يمنعه من
الحضور فتسمع شهادته في مكان وجوده .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل السادس الاستجواب والمواجهة

١٠١

المادة الأولى بعد المائة :

١- يجب على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة للتحقيق أن يدون جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويبلغه بالتهمة المنسوبة إليه، ويثبت في المحضر ما يبيده المتهم في شأنها من أقوال. وللمحقق أن يواجهه بغيره من المتهمين، أو الشهود. ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه، فإن امتنع أثبت المحقق امتناعه عن التوقيع في المحضر وسببه.

٢- إذا اعترف المتهم أثناء التحقيق بجريمة توجب القتل، أو القطع، أو القصاص في النفس أو فيما دونها، فيصدق اعترافه من المحكمة المختصة، مع تدوين ذلك في الضبط بحضور كاتب الضبط وتوقيعه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السادس
الاستجواب والمواجهة

١٠٢

المادة الثانية بعد المائة :

يجب أن يكون الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده. ولا يجوز استجواب المتهم خارج مقر جهة التحقيق إلا لضرورة يقدرها المحقق .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٣

المادة الثالثة بعد المائة :

للمحقق في جميع القضايا أن يقرر - بحسب الأحوال - حضور الشخص المطلوب التحقيق معه، أو يصدر أمراً بالقبض عليه إذا كانت ظروف التحقيق تستلزم ذلك .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٤

المادة الرابعة بعد المائة :

يجب أن يشمل كل أمر بالحضور اسم الشخص المطلوب رباعياً، وجنسيته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، وتاريخ الأمر، وساعة الحضور وتاريخه، واسم المحقق وتوقيعه، والختم الرسمي . ويشمل أمر القبض والإحضار - فضلاً عن ذلك - تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام المحقق في الحال إذا رفض الحضور طوعاً . ويشمل أمر التوقيف - بالإضافة إلى ما سبق - تكليف مدير التوقيف بقبول المتهم في مكان التوقيف مع بيان التهمة المنسوبة إليه ومستندها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٥

المادة الخامسة بعد المائة :

يبلغ الأمر بالحضور إلى الشخص المطلوب التحقيق معه بوساطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة، وتسلم إليه صورة منه إن وجد، وإلا فتسلم إلى أحد أفراد أسرته الكامل الأهلية الساكن معه .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٦

المادة السادسة بعد المائة :
تكون الأوامر التي يصدرها المحقق نافذة في
جميع أنحاء المملكة .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٧

المادة السابعة بعد المائة :
إذا لم يحضر المتهم - بعد تكليفه بالحضور
رسمياً - من غير عذر مقبول، أو إذا خيف هربه،
أو كانت الجريمة في حال تلبس ؛ جاز
للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره
ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها توقيف
المتهم .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٨

المادة الثامنة بعد المائة :
إذا لم يكن للمتهم مكان إقامة معروف فعليه
أن يعين مكاناً يقبله المحقق، وإلا جاز للمحقق
أن يصدر أمراً بتوقيفه .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١٠٩

المادة التاسعة بعد المائة :
يجب على المحقق أن يستجوب المتهم المقبوض عليه فوراً ، وإذا تعذر ذلك فيودع مكان التوقيف إلى حين استجوابه. ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة دون استجوابه وجب على مدير التوقيف إبلاغ رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق، وعلى الدائرة أن تبادر إلى استجوابه حالاً، أو تأمر بإخلاء سبيله .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١١٠

المادة العاشرة بعد المائة :

إذا قبض على المتهم خارج نطاق الدائرة التي يجري التحقيق فيها فيُحضَّر إلى دائرة التحقيق في الجهة التي قبض عليه فيها، وعلى هذه الدائرة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه، وتبلغه بالواقعة المنسوبة إليه، وتدون أقواله في شأنها، وإذا اقتضت الحال نقله فيُبلغ بالجهة التي سيُنقل إليها .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل السابع
التكليف بالحضور
وأمر القبض والإحضار

١١٠

المادة الحادية عشرة بعد المائة :
إذا اعترض المتهم على نقله، أو كانت حالته
الصحية لا تسمح بالنقل، يبلغ المحقق بذلك،
وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يلزم.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١١

المادة الحادية عشرة بعد المائة :
إذا اعترض المتهم على نقله، أو كانت حالته
الصحوية لا تسمح بالنقل، يبلغ المحقق بذلك،
وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يلزم.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٢

المادة الثانية عشرة بعد المائة :
يحدد وزير الداخلية - بناءً على توصية رئيس
هيئة التحقيق والادعاء العام - ما يعد من
الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وينشر ذلك
في الجريدة الرسمية.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٣

المادة الثالثة عشرة بعد المائة :
إذا تبين بعد استجواب المتهم، أو في حال هربه،
أن الأدلة كافية ضده في جريمة كبيرة، أو
كانت مصلحة التحقيق تستوجب توقيفه ؛
فعلى المحقق إصدار أمر بتوقيفه مدة لا تزيد
على خمسة أيام من تاريخ القبض عليه .





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل الثامن أمر التوقيف

١١٤

المادة الرابعة عشرة بعد المائة :

ينتهي التوقيف بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف، فيجب - قبل انقضائها - أن يقوم بعرض الأوراق على رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام، أو مَنْ ينيبه من رؤساء الدوائر الداخلة في نطاق اختصاصه، ليصدر أمراً بالإفراج عن المتهم أو تمديد مدة التوقيف لمدة أو لمدد متعاقبة، على ألا تزيد في مجموعها على أربعين يوماً من تاريخ القبض عليه. وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول، يرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أو مَنْ يفوضه من نوابه ليصدر أمره بالتمديد لمدة أو لمدد متعاقبة لا تزيد أي منها على ثلاثين يوماً، ولا يزيد مجموعها على مائة وثمانين يوماً من تاريخ القبض على المتهم، يتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه. وفي الحالات الاستثنائية التي تتطلب التوقيف مدة أطول؛ للمحكمة الموافقة على طلب تمديد التوقيف لمدة أو لمدد متعاقبة بحسب ما تراه، وأن تصدر أمراً قضائياً مسبباً في ذلك.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٥

المادة الخامسة عشرة بعد المائة :

يجب عند توقيف المتهم أن يُسَلَّم أصل أمر التوقيف إلى مدير التوقيف بعد توقيعه على صورة هذا الأمر بالتسليم. وللموقوف احتياطياً التظلم من أمر توقيفه، أو أمر تمديد التوقيف؛ ويُقدم التظلم إلى رئيس دائرة التحقيق التابع لها المحقق، أو رئيس الفرع، أو رئيس الهيئة، حسب الأحوال. ويبت فيه خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٦

المادة السادسة عشرة بعد المائة :
يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف،
بأسباب القبض عليه أو توقيفه ، ويكون له حق
الاتصال بمن يراه لإبلاغه ، ويكون ذلك تحت
رقابة رجل الضبط الجنائي .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٧

المادة السابعة عشرة بعد المائة :
لا يجوز تنفيذ أوامر القبض أو الإحضار أو التوقيف بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تجدد لمدة أخرى.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٨

المادة الثامنة عشرة بعد المائة :

لا يجوز لمدير السجن أو التوقيف أن يسمح لأحد رجال السلطة العامة بالاتصال بالموقوف إلا بإذن كتابي من المحقق، وعليه أن يدون في السجل الخاص بذلك اسم الشخص الذي سُمِحَ له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ الإذن ومضمونه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل الثامن
أمر التوقيف

١١٩

المادة التاسعة عشرة بعد المائة :
للمحقق - في كل الأحوال - أن يأمر بعدم
اتصال المتهم بغيره من المسجونين، أو
الموقوفين، وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على
(ستين) يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق
ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال
بوكيله أو محاميه.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل التاسع
الإفراج المؤقت

١٢٠

المادة العشرون بعد المائة :

للمحقق الذي يتولى القضية، في أي وقت - سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب المتهم - أن يأمر بالإفراج عن المتهم إذا وجد أن توقيفه ليس له مسوغ، وأنه لا ضرر على التحقيق من إخلاء سبيله، ولا يُخشى هربه أو اختفاؤه، بشرط أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل التاسع
الإفراج المؤقت

١٢١

المادة الحادية والعشرون بعد المائة :
في غير الأحوال التي يكون الإفراج فيها
واجباً، لا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين
له مكاناً يوافق عليه المحقق.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل التاسع
الإفراج المؤقت

١٢٢

المادة الثانية والعشرون بعد المائة :
الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو توقيفه إذا قويت الأدلة ضده، أو أخل بما شُرطَ عليه، أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل التاسع
الإفراج المؤقت

١٢٣

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة :

إذا أُحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إذا كان موقوفاً، أو توقيفه إذا كان مفرجاً عنه، من اختصاص المحكمة المحال إليها. وإذا حكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج، أو التوقيف، إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة.

وفي جميع الأحوال للمدعي العام حق الاعتراض على الإفراج عن المتهم.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل العاشر

انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

١٢٤

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

إذا رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة غير كافية أو أنه لا وجه لإقامة الدعوى، فيوصي رئيس الدائرة بحفظ الدعوى وبالإفراج عن المتهم الموقوف، إلا إذا كان موقوفاً لسبب آخر. ويعد أمر رئيس الدائرة بتأييد ذلك نافذاً، إلا في الجرائم الكبيرة فلا يكون الأمر نافذاً إلا بتصديق رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أو مَنْ ينيبه.

ويجب أن يشمل الأمر بحفظ الدعوى الأسباب التي بُنيَ عليها، ويبلغ الأمر للمدعي بالحق الخاص، وأن له حق المطالبة بالحق الخاص أمام المحكمة المختصة وفق المادة (السادسة عشرة) من هذا النظام، وإذا كان قد توفى فيكون التبليغ لورثته جميعهم في مكان إقامته، ويكون التبليغ المذكور أيضاً وفق نموذج يعد لذلك، ويوقعه المحقق ورئيس الدائرة، وتسلم صورة مصدقة منه إلى المدعي بالحق الخاص أو ورثته - بعد التوقيع على الأصل بالتسليم - لتقديمها إلى المحكمة المختصة، ويسري ذلك على الأمر بحفظ الأوراق المنصوص عليه في المادة (الرابعة والستين) من هذا النظام.





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل العاشر

انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

١٢٥

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة :
القرار الصادر بحفظ الدعوى لا يمنع من إعادة فتح ملف القضية والتحقيق فيها مرة أخرى متى ظهرت أدلة جديدة من شأنها تقوية الاتهام ضد المدعى عليه. ويعد من الأدلة الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم يسبق عرضها على المحقق.





الباب الرابع إجراءات التحقيق الفصل العاشر

انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

١٢٦

المادة السادسة والعشرون بعد المائة :

- إذا رأت هيئة التحقيق والادعاء العام بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة كافية ضد المتهم، فترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة، وتكلف المتهم بالحضور أمامها. وترفع الدعوى وفق لائحة تشمل البيانات الآتية :
- ١- تعيين المتهم ببيان اسمه ولقبه وجنسيته وسنه ومكان إقامته ومهنته أو وظيفته ورقم هويته وأهليته.
 - ٢- تعيين مدعي الحق الخاص - إن وجد - ببيان الاسم والصفة والعنوان ورقم الهوية .
 - ٣- بيان الجريمة المنسوبة إلى المتهم ، بتحديد الأركان المكونة لها، وما يرتبط بها من ظروف مشددة أو مخففة .
 - ٤- ذكر النصوص الشرعية أو النظامية التي تنطبق عليها ، وتحديد نوع العقوبة حداً كان أو تعزيراً .
 - ٥- بيان الأدلة على وقوع الجريمة، ونسبتها إلى المتهم .
 - ٦- بيان أسماء الشهود إن وجدوا .
 - ٧- اسم عضو هيئة التحقيق والادعاء العام وتوقيعه.
- وتبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام الخصوم بالأمر الصادر بإحالة الدعوى إلى المحكمة خلال خمسة أيام من تاريخ صدوره .





الباب الرابع
إجراءات التحقيق
الفصل العاشر

انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

١٢٧

المادة السابعة والعشرون بعد المائة :

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة من اختصاص محاكم متماثلة الاختصاص وكانت مرتبطة، فترفع جميعها بأمر واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها. فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم مختلفة الاختصاص، فترفع إلى المحكمة الأوسع اختصاصاً .





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٢٨

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة :
مع عدم الإخلال باختصاصات المحاكم
الأخرى ، تختص المحكمة الجزائية
بالفصل في جميع القضايا الجزائية .





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٢٩

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة :
تختص المحكمة العامة في البلد الذي ليس فيه محكمة جزائية بما تختص به المحكمة الجزائية، ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلاف ذلك .





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٣٠

المادة الثلاثون بعد المائة :

يتحدد الاختصاص المكاني للمحاكم في مكان وقوع الجريمة، أو المكان الذي يقيم فيه المتهم، فإن لم يكن له مكان إقامة معروف يتحدد الاختصاص في المكان الذي يقبض عليه فيه .





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٣١

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة :
يعد مكاناً للجريمة كل مكان وقع فيه
فعل من أفعالها، أو ترك فعل - يتعين
القيام به - حصل بسبب تركه ضرر
جسدي.





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٣٢

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة :
تختص المحكمة التي تنظر الدعوى
الجزائية بالفصل في جميع المسائل التي
يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجزائية
المرفوعة أمامها ، إلا إذا نص النظام على
خلاف ذلك .





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الأول
الاختصاصات الجزائية

١٣٣

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :
إذا كان الحكم في الدعوى الجزائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جزائية أخرى، وجب وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى.





الباب الخامس
المحاكم
الفصل الثاني
تنازع الاختصاص

١٣٤

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :
إذا رُفعت دعوى عن جريمة واحدة أو عن جرائم مرتبطة إلى محكمتين ، وقررت كل منهما اختصاصها أو عدم اختصاصها ، وكان الاختصاص منحصرًا فيهما ؛ فيرفع طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى المحكمة العليا .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الأول
إبلاغ الخصوم

١٣٥

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :
إذا رُفِعَت الدعوى إلى المحكمة فيكلف
المتهم بالحضور أمامها ، ويُسْتَغْنَى عن
تكليفه بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت
إليه التهمة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الأول
إبلاغ الخصوم

١٣٦

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة :

موعد الحضور في الدعوى الجزائية ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ تبليغ الخصوم بلائحة الدعوى. ويجوز في حال الضرورة نقص هذا الموعد إلى ساعة، بشرط أن يحصل التبليغ للخصم نفسه في حال نقص الموعد وأن يكون بإمكانه الوصول إلى المحكمة في الموعد المحدد. ويكون نقص الموعد بإذن من المحكمة المرفوعة إليها الدعوى، ويجوز إحضار المتهم - المقبوض عليه متلبساً بالجريمة - إلى المحكمة فوراً وبغير موعد. فإذا حضر المتهم وطلب إعطاءه مهلة لإعداد دفاعه، فعلى المحكمة أن تمنحه مهلة كافية .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الأول
إبلاغ الخصوم

١٣٧

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة :
تُبلغ ورقة التكليف بالحضور إلى المتهم نفسه، أو في مكان إقامته، وفقاً للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية. فإن تعذرت معرفة مكان إقامة المتهم فيكون التبليغ في آخر مكان كان يقيم فيه في المملكة، ويسلم إلى الجهة التابع لها هذا المكان من إمارة أو محافظة أو مركز. ويعد المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر مكان إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الأول
إبلاغ الخصوم

١٣٨

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة :
يكون إبلاغ الموقوفين أو المسجونين بوساطة
مدير التوقيف أو السجن أو مَنْ يقوم
مقامهما.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثاني
حضور الخصوم

١٣٩

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة :

يجب على المتهم في الجرائم الكبيرة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة مع عدم الإخلال بحقه في الاستعانة بمن يدافع عنه، وإذا لم يكن لديه المقدرة المالية في الاستعانة بمحامٍ، فله أن يطلب من المحكمة أن تندب له محامياً للدفاع عنه على نفقة الدولة وفقاً لما تبينه اللائحة.

أما في الجرائم الأخرى فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا أو محامياً لتقديم دفاعه، وللمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضوره شخصياً أمامها.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثاني
حضور الخصوم

١٤٠

المادة الأربعون بعد المائة :

إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور بحسب النظام في اليوم المعين في ورقة التكليف بالحضور، ولم يرسل وكيلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها التوكيل؛ فيسمع القاضي دعوى المدعي وبيّناته ويرصدها في ضبط القضية، ولا يحكم إلا بعد حضور المتهم. وللقاضي أن يصدر أمراً بتوقيفه إذا لم يكن تخلفه لعذر مقبول.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثاني
حضور الخصوم

١٤١

المادة الحادية والأربعون بعد المائة :
إذا رُفِعَت الدعوى على عدة أشخاص في واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف بعضهم رغم تكليفهم بالحضور، فيسمع القاضي دعوى المدعي وبيِّناته على الجميع، ويرصدها في ضبط القضية، ولا يحكم على الغائبين إلا بعد حضورهم .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثالث
حفظ النظام في الجلسات

١٤٢

المادة الثانية والأربعون بعد المائة :
ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها،
وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة
الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمتثل
كان للمحكمة أن تأمر على الفور بسجنه
مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة،
ويكون أمرها نهائياً، وللمحكمة إلى ما قبل
انتهاء الجلسة أن ترجع عن ذلك الأمر .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثالث
حفظ النظام في الجلسات

١٤٣

المادة الثالثة والأربعون بعد المائة :
للمحكمة أن تحاكم من تقع منه في أثناء انعقادها جريمة تعدّ على هيئتها، أو على أحد أعضائها، أو أحد موظفيها، وتحكم عليه وفقاً للمقتضى الشرعي بعد سماع أقواله .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثالث
حفظ النظام في الجلسات

١٤٤

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة :
إذا وقعت في الجلسة جريمة غير مشمولة
بحكم المادتين (الثانية والأربعين بعد المائة)
و (الثالثة والأربعين بعد المائة) من هذا
النظام، فللمحكمة - إذا لم تر إحالة
القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام
- أن تحكم على من ارتكبها وفقاً للمقتضى
الشرعي بعد سماع أقواله، إلا إذا كان
النظر في الجريمة من اختصاص محكمة
أخرى فتحال القضية إلى تلك المحكمة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثالث
حفظ النظام في الجلسات

١٤٥

المادة الخامسة والأربعون بعد المائة :
الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تنظرها
المحكمة في الحال، يكون نظرها وفقاً
للقواعد العامة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الرابع
تنحي القضاة وردهم عن الحكم

١٤٦

المادة السادسة والأربعون بعد المائة :
مع مراعاة أحكام الفصل (الثالث) من هذا
الباب، تطبق - في شأن تنحي القضاة
وردهم عن الحكم في القضايا الجزائية -
الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية،
ويكون القاضي ممنوعاً من نظر الدعوى
إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه في غير
أوقات انعقاد الجلسات.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٤٧

المادة السابعة والأربعون بعد المائة :
لمن لحقه ضرر من الجريمة - ولوارثه من بعده - أن يطالب بحقه الخاص أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجزائية العامة في أي حال كانت عليها الدعوى، حتى لو لم يقبل طلبه أثناء التحقيق.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٤٨

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة :
إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة
ناقص الأهلية ولم يكن له ولي أو وصي،
وجب على المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى
الجزائية أن تقيم عليه ولياً يطالب بحقه
الخاص.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٤٩

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة :
ترفع دعوى الحق الخاص على المتهم إذا
كان أهلاً، وعلى الولي أو الوصي إذا كان
المتهم ناقص الأهلية. فإن لم يكن له ولي
أو وصي، وجب على المحكمة المرفوعة
أمامها الدعوى الجزائية أن تقيم عليه
ولياً.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٥٠

المادة الخمسون بعد المائة :
يعين المدعي بالحق الخاص مكاناً في البلدة التي فيها المحكمة، ويثبت ذلك في إدارة المحكمة. وإذا لم يفعل ذلك يكون إبلاغه صحيحاً بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم إبلاغه به.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٥١

المادة الحادية والخمسون بعد المائة :
لا يكون لترك المدعي بالحق الخاص دعواه
تأثير على الدعوى الجزائية العامة.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٥٢

المادة الثانية والخمسون بعد المائة :
إذا ترك المدعي بالحق الخاص دعواه المرفوعة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية العامة، فيجوز له مواصلة دعواه أمامها، ولا يجوز له أن يرفعها أمام محكمة أخرى .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الخامس
الادعاء بالحق الخاص

١٥٣

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة :
إذا رفع من أصابه ضرر من الجريمة دعوى
بطلب التعويض إلى محكمة مختصة ثم
رفعت الدعوى الجزائية العامة ، جاز له ترك
دعواه أمام تلك المحكمة ، وله رفعها إلى
المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية العامة ،
ما لم يقفل باب المرافعة في أي منهما .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٤

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة :
جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة -
استثناء - أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في
جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من
الحضور فيها ؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على
الآداب العامة، أو كان ذلك ضرورياً لإظهار
الحقيقة.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٥

المادة الخامسة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يحضر جلسات المحكمة كاتب يتولى تحرير محضر الجلسة تحت إشراف رئيس الجلسة . ويبين في المحضر اسم القاضي أو القضاة المكونين لهيئة المحكمة والمدعي العام ، ومكان انعقاد الجلسة، ووقت انعقادها، ومستند نظر الدعوى ، وأسماء الخصوم الحاضرين، والمدافعين عنهم، وأقوالهم وطلباتهم، وملخص مرافعاتهم، والأدلة من شهادة وغيرها، وجميع الإجراءات التي تتخذ في الجلسة ، ومنطوق الحكم ومستنده . ويوقع رئيس الجلسة والقضاة المشاركون معه والكاتب ومن حضر من الخصوم والمدافعين عنهم والشهود وغيرهم على محضر الجلسة . فإن امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٦

المادة السادسة والخمسون بعد المائة :
يجب أن يحضر المدعي العام جلسات المحكمة
في الحق العام، وذلك في الجرائم التي تحددها
لوائح هذا النظام، وعلى المحكمة سماع أقواله
والفصل فيها.





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٧

المادة السابعة والخمسون بعد المائة :
يحضر المتهم جلسات المحكمة بغير قيود ولا
أغلال، وتجرى المحافظة اللازمة عليه، ولا
يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا
إذا وقع منه ما يستدعي ذلك. وفي هذه الحال
تستمر الإجراءات، فإذا زال السبب المقتضي
لإبعاده مكن من حضور الجلسة. وعلى المحكمة
أن تبلغه بما اتخذ في غيبته من إجراءات.





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٨

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :
لا تتقيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى، وعليها أن تُعطي الفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفاً للوصف الوارد في لائحة الدعوى، وإذا جرى التعديل وجب على المحكمة أن تبلغ المتهم بذلك.





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٥٩

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة :
للمحكمة أن تأذن للمدعي العام في أن يدخل
تعديلاً في لائحة الدعوى في أي وقت - ما لم
يقض باب المرافعة في القضية - ويبلغ المتهم
بذلك. ويجب أن يمنح المتهم فرصة كافية
لإعداد دفاعه في شأن هذا التعديل وفقاً
للنظام.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٠

المادة الستون بعد المائة :

توجه المحكمة التهمة إلى المتهم في الجلسة،
وتتلى عليه لأثحة الدعوى وتوضح له ويعطى
صورة منها، ثم تسأله المحكمة الجواب عن
ذلك.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦١

المادة الحادية والستون بعد المائة :
إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة
إليه، فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً
وتناقشه فيها. فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف
صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى،
فعلينا أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية،
وعليها أن تستكمل التحقيق إذا وجدت لذلك
داعياً .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٢

المادة الثانية والستون بعد المائة :

إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه ، أو امتنع عن الإجابة ، فعلى المحكمة أن تشرع في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازماً في شأنها، وأن تستجوب المتهم تفصيلاً في شأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى. ولكل من طرّف الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلته بإذن من المحكمة.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٣

المادة الثالثة والستون بعد المائة :

لكل من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق. وللمحكمة أن ترفض الطلب إذا رأت أن الغرض منه المماثلة، أو الكيد، أو التضليل، أو أنه لا فائدة من إجابة طلبه.





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٤

المادة الرابعة والستون بعد المائة :
للمحكمة أن تستدعي أي شاهد ترى حاجة إلى
سماع أقواله، أو ترى حاجة إلى إعادة سؤاله.
ولها كذلك أن تسمع من أي شخص يحضر
من تلقاء نفسه إذا وجدت أن في ذلك فائدة
لكشف الحقيقة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٥

المادة الخامسة والستون بعد المائة :
مع مراعاة ما تقرر شرعاً في الشهادة بالحدود،
يجب على كل شخص دعي لأداء الشهادة بأمر
من القاضي الحضور في الموعد والمكان
المحددين.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٦

المادة السادسة والستون بعد المائة :
إذا ثبت أن الشاهد أدلى بأقوال يعلم أنها غير
صحيحة، فيعزر على جريمة شهادة الزور.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٧

المادة السابعة والستون بعد المائة :
إذا كان الشاهد غير بالغ ، أو كان فيه ما يمنع من قبول شهادته، فلا تعد أقواله شهادة. ولكن للمحكمة إذا وجدت أن في سماعها فائدة أن تسمعها. وإذا كان الشاهد مصاباً بمرض، أو بعاهة جسيمة مما تجعل تفاهم القاضي معه غير ممكن، فيستعان بمن يستطيع التفاهم معه، ولا يعد ذلك شهادة.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٨

المادة الثامنة والستون بعد المائة :
تُؤدَّى الشهادة في مجلس القضاء، وتُسمع شهادة كل شاهد على حدة، ويجوز عند الاقتضاء تفريق الشهود ومواجهة بعضهم ببعض. وعلى المحكمة أن تمنع توجيه أي سؤال فيه محاولة للتأثير على الشاهد، أو الإيحاء إليه، وأن تمنع توجيه أي سؤال مخل بالآداب العامة إذا لم يكن متعلقاً بوقائع يتوقف عليها الفصل في الدعوى. وعلى المحكمة أن تحمي الشهود من كل محاولة ترمي إلى إرهابهم أو التشويش عليهم عند تأدية الشهادة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٦٩

المادة التاسعة والستون بعد المائة :

للمحكمة إذا رأت مقتضى للانتقال إلى المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، أو إلى أي مكان آخر لإجراء معاينة، أو لسماع شاهد لا يستطيع الحضور، أو للتحقق من أي أمر من الأمور؛ أن تقوم بذلك وتمكن الخصوم من الحضور معها في هذا الانتقال، ولها أن تكلف أحد قضاتها بذلك .

وتسري على إجراءات هذا القاضي القواعد التي تسري على إجراءات المحاكمة .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٧٠

المادة السبعون بعد المائة :
للمحكمة أن تصدر أمراً إلى أي شخص بتقديم شيء في حيازته، وأن تأمر بضبط أي شيء متعلق بالقضية إذا كان في ذلك ما يفيد في ظهور الحقيقة. وللمحكمة إذا قدم لها مستند، أو أي شيء آخر أثناء المحاكمة، أن تأمر بإبقائه إلى أن يفصل في القضية.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٧١

المادة الحادية والسبعون بعد المائة :
للمحكمة أن تندب خبيراً أو أكثر لإبداء الرأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية. ويقدم الخبير إلى المحكمة تقريراً مكتوباً يبين فيه رأيه خلال المدة التي تحددها له. وللخصوم الحصول على صورة من التقرير. وإذا كان الخصوم، أو الشهود، أو أحدهم لا يفهم اللغة العربية، فعلى المحكمة أن تستعين بمرجم أو أكثر. وإذا ثبت أن أحداً من الخبراء أو المترجمين تعمد التقصير أو الكذب، فعلى المحكمة الحكم بتعزيره على ذلك.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٧٢

المادة الثانية والسبعون بعد المائة :
لكل من الخصوم أن يقدم إلي المحكمة ما لديه
مما يتعلق بالقضية مكتوباً ؛ ليُضم إلى ملف
القضية .





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السادس
إجراءات الجلسة ونظامها

١٧٣

المادة الثالثة والسبعون بعد المائة :

تسمع المحكمة دعوى المدعي العام ثم جواب المتهم، أو وكيله، أو محاميه عنها، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص، ثم جواب المتهم، أو وكيله، أو محاميه عنها. ولكل طرف من الأطراف التعقيب على أقوال الطرف الآخر، ويكون المتهم هو آخر من يتكلم. وللمحكمة أن تمنع أي طرف من الاسترسال في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى، أو كرر أقواله. وبعد ذلك تصدر المحكمة حكماً بعدم إدانة المتهم، أو بإدانته وتوقيع العقوبة عليه. وفي كلتا الحالتين تفصل المحكمة في الطلب المقدم من المدعي بالحق الخاص .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السابع
دعوى التزوير الفرعية

١٧٤

المادة الرابعة والسبعون بعد المائة :
للمدعي العام ولسائر الخصوم في أي حال
كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في
أي دليل من
أدلة القضية .





الباب السادس
إجراءات المحكمة
الفصل السابع
دعوى التزوير الفرعية

١٧٥

المادة الخامسة والسبعون بعد المائة :
يقدم الطعن إلى المحكمة المنظورة أمامها
الدعوى ، ويجب أن يعين فيه الدليل المطعون
فيه بالتزوير والمستند على هذا التزوير .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السابع
دعوى التزوير الفرعية

١٧٦

المادة السادسة والسبعون بعد المائة :
إذا رأت المحكمة المنظورة أمامها الدعوى وجهاً
للسير في التحقق من التزوير ، فعليها إحالة
هذه الأوراق إلى الجهة المختصة نظاماً
بالتحقيق في قضايا التزوير ، وعليها أن توقف
الدعوى إلى أن يفصل في دعوى التزوير إذا
كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها
يتوقف على الورقة المطعون فيها .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السابع
دعوى التزوير الفرعية

١٧٧

المادة السابعة والسبعون بعد المائة :
في حال الحكم بانتفاء التزوير تقضي المحكمة
بتعزير مدعي التزوير متى رأت مقتضى
لذلك .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل السابع
دعوى التزوير الفرعية

١٧٨

المادة الثامنة والسبعون بعد المائة :
في حال حكم المحكمة بثبوت تزوير ورقة رسمية
- كلها أو بعضها - فتأمر بإلغائها، أو
تصحيحها - بحسب الأحوال - ويحرر بذلك
محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٧٩

المادة التاسعة والسبعون بعد المائة :
تستند المحكمة في حكمها إلى الأدلة المقدمة
إليها أثناء نظر القضية، ولا يجوز للقاضي أن
يقضي بعلمه ولا بما يخالف علمه.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٠

المادة الثمانون بعد المائة :

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجزائية يجب أن يفصل في طلبات المدعي بالحق الخاص، أو المستهم، إلا إذا رأت المحكمة أن الفصل في هذه الطلبات يستلزم إجراء تحقيق خاص يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجزائية ؛ فعندئذ تفصل المحكمة في تلك الدعوى وترجئ الفصل في تلك الطلبات إلى حين استكمال إجراءاتها.





الباب السادس إجراءات المحاكمة الفصل الثامن الحكم

١٨١

المادة الحادية والثمانون بعد المائة :

- ١- يُتلى الحكم - بعد التوقيع عليه ممن أصدره - في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية، وذلك بحضور أطراف الدعوى، ويجب حضور جميع القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور.
- ٢- تصدر المحكمة بعد الحكم صكاً مشتملاً على اسم المحكمة التي أصدرت الحكم، وتاريخ إصداره، وأسماء القضاة، وأسماء الخصوم، ووكلائهم، وأسماء الشهود، والجريمة موضوع الدعوى، وملخص لما قدمه الخصوم من طلبات، أو دفاع، وما أُسْتُنِدَ إليه من الأدلة والحجج، وخلاصة الدعوى، وعدد ضبط الدعوى، وتاريخ ضبطها، ثم أسباب الحكم ونصه ومستنده الشرعي، ثم يوقع عليه ويختمه القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في الحكم.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٢

المادة الثانية والثمانون بعد المائة :
كل حكم يجب أن يسجل في سجل الأحكام، ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلاف ذلك، ثم يحفظ في ملف الدعوى، وتسلم صورة مصدقة منه لكل من المتهم والمدعي العام، والمدعي بالحق الخاص إن وجد، ويعد اكتسابه صفة القطعية يبلغ رسمياً لمن ترى المحكمة إبلاغه.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٣

المادة الثالثة والثمانون بعد المائة :
يجب على المحكمة التي تصدر حكماً في الموضوع أن تفصل في طلبات الخصوم المتعلقة بالأشياء المضبوطة. ولها أن تحيل النزاع في شأنها إلى المحكمة المختصة إذا وجدت ضرورة لذلك. ويجوز للمحكمة أن تصدر حكماً بالتصرف في المضبوطات أثناء نظر الدعوى.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٤

المادة الرابعة والثمانون بعد المائة :
لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر بالتصرف في الأشياء المضبوطة - على النحو المبين في المادة (الثالثة والثمانين بعد المائة) من هذا النظام - إذا كان الحكم الصادر في الدعوى غير نهائي، ما لم تكن الأشياء المضبوطة مما يُسرع إليه التلف، أو يستلزم حفظه نفقات كبيرة . ويجوز للمحكمة إذا حكمت بتسليم الأشياء المضبوطة إلى شخص معين أن تسلمه إياها فوراً، مع أخذ تعهد عليه - بكفالة أو بغير كفالة - بأن يعيد الأشياء التي تسلمها إذا نُقض الحكم الذي تسلم الأشياء بموجبه .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٥

المادة الخامسة والثمانون بعد المائة :
إذا كانت الجريمة متعلقة بحيازة عقار ورأت المحكمة نزعها ممن هو في يده وإبقاءه تحت تصرفها أثناء نظر الدعوى، فلها ذلك. وإذا حكم بإدانة شخص في جريمة مصحوبة باستعمال القوة، وظهر للمحكمة أن شخصاً جرد من عقار بسبب هذه القوة، جاز للمحكمة أن تأمر بإعادة العقار إلى حيازة من اغتصب منه، دون الإخلال بحق غيره في هذا العقار .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل الثامن
الحكم

١٨٦

المادة السادسة والثمانون بعد المائة :
متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالإدانة، أو عدم الإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن الأفعال والوقائع نفسها التي صدر في شأنها الحكم .
وإذا رفعت دعوى جزائية أخرى فيتمسك بالحكم السابق في أي حال كانت عليها الدعوى الأخيرة. ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك ولو لم يتمسك به الخصوم. ويثبت الحكم السابق بتقديم صورة مصدقة منه، أو شهادة من المحكمة بصده .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل التاسع
أوجه البطلان

١٨٧

المادة السابعة والثمانون بعد المائة :
كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة
الإسلامية، أو الأنظمة المستمدة منها، يكون
باطلاً.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل التاسع
أوجه البطلان

١٨٨

المادة الثامنة والثمانون بعد المائة :
إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة
الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث
تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى،
فيتمسك به في أي حال كانت عليها الدعوى،
وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب.





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل التاسع
أوجه البطلان

١٨٩

المادة التاسعة والثمانون بعد المائة :
في غير ما نص عليه في المادة (الثامنة
والثمانين بعد المائة) من هذا النظام ، إذا كان
البطلان راجعاً إلى عيب في الإجراء يمكن
تصحيحه ، فعلى المحكمة أن تصححه . وإن
كان راجعاً إلى عيب لا يمكن تصحيحه ،
فتحكم ببطلانه .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل التاسع
أوجه البطلان

١٩٠

المادة التسعون بعد المائة :
لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان
الإجراءات السابقة عليه ولا الإجراءات
اللاحقة له إذا لم تكن مبنية عليه .





الباب السادس
إجراءات المحاكمة
الفصل التاسع
أوجه البطلان

١٩١

المادة الحادية والتسعون بعد المائة :
إذا وجدت المحكمة أن في الدعوى عيباً جوهرياً
لا يمكن تصحيحه ، فعليها أن تصدر حكماً
بعدم سماع هذه الدعوى . ولا يمنع هذا الحكم
من إعادة رفعها إذا توافرت الشروط النظامية .





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الأول
الاستئناف

١٩٢

المادة الثانية والتسعون بعد المائة :

١- للمحكوم عليه وللمدعي العام وللمدعي بالحق الخاص ؛ طلب استئناف أو تدقيق الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى خلال المدة المقررة نظاماً. وعلى المحكمة التي تصدر الحكم إعلامهم بهذا الحق حال النطق بالحكم.

٢- يحدد المجلس الأعلى للقضاء الأحكام التي يكتفى بتدقيقها من محكمة الاستئناف.

٣- يكون تدقيق الحكم من محكمة الاستئناف دون ترافع أمامها، ما لم تقرر نظر الدعوى مرافعة.





الباب السابع طرق الاعتراض على الأحكام الاستئناف والنقض وإعادة النظر الفصل الأول الاستئناف

١٩٣

المادة الثالثة والتسعون بعد المائة :

تحدد المحكمة بعد النطق بالحكم موعداً أقصاه عشرة أيام لتسلم صورة صك الحكم، مع إثبات ذلك في ضبط القضية وأخذ توقيع الخصوم. فإن لم يحضر أيّ منهم لتسلم صورة صك الحكم فتودع في ملف الدعوى في التاريخ نفسه مع إثبات ذلك في الضبط، ويعد الإيداع الذي يتم وفقاً لذلك بداية للموعد المقرر للاعتراض على الحكم . وتسلم صورة صك الحكم للسجين أو الموقوف خلال المدة المحددة لتسلمها في مكان السجن أو التوقيف بوساطة المحضر، ويكون التسليم بمذكرة تبليغ وفقاً لأحكام التبليغ المقررة نظاماً . ويوقع أصل المذكرة مدير السجن أو التوقيف - أو مَنْ يقوم مقامهما - والسجين أو الموقوف، ويوقع المحضر على كل من الأصل والصورة، وتسلم الصورة إلى إدارة السجن أو التوقيف ويعاد الأصل إلى المحكمة. وعلى الجهة المسؤولة عن السجن أو الموقوف إحضاره إلى المحكمة لتقديم اعتراضه على الحكم خلال المدة المحددة لتقديم الاعتراض أو عدوله عنه وتوقيعه على ذلك في ضبط القضية.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الأول
الاستئناف

١٩٤

المادة الرابعة والتسعون بعد المائة :
مدة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق
ثلاثون يوماً. فإذا لم يقدم المعارض اعتراضه
خلال هذه المدة سقط حقه في طلب الاستئناف
أو التدقيق. وإذا كان الحكم صادراً بالقتل، أو
الرجم، أو القطع، أو القصاص في النفس أو
فيما دونها، فيجب رفعه إلى محكمة
الاستئناف لتدقيقه ولو لم يطلب أحد
الخصوم ذلك.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الأول
الاستئناف

١٩٥

المادة الخامسة والتسعون بعد المائة :

- ١- يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق، بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم ، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، ورقمه، وتاريخه، والأسباب التي بُنيَ عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض.
- ٢- تقيّد إدارة المحكمة مذكرة الاعتراض في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك، وتحال فوراً إلى الدائرة التي أصدرت الحكم.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الأول
الاستئناف

١٩٦

المادة السادسة والتسعون بعد المائة :
تنظر الدائرة التي أصدرت الحكم المعارض عليه في المذكرة الاعتراضية من ناحية الوجوه التي بُنيَ عليها الاعتراض من غير مرافعة، ما لم يظهر مقتضى لها. وعليها أن تؤكد حكمها أو تعدّله بحسب ما يظهر لها، فإذا أكدت حكمها فترفعه مع صورة ضبط القضية ومذكرة الاعتراض وجميع الأوراق إلى محكمة الاستئناف. أما إن عدّلته فيبلغ الحكم المعدّل للخصوم، وتسري عليه في هذه الحال الإجراءات المعتادة.





الباب السابع

طرق الاعتراض على الأحكام

الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الأول

الاستئناف

١٩٧

المادة السابعة والتسعون بعد المائة :

١- تحدد محكمة الاستئناف جلسة للنظر في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق إذا رأت النظر فيه مرافعة، ويبلغ الخصوم بالحضور في الجلسة التي حددت . وإذا كان المتهم سجيناً أو موقوفاً، وجب على الجهة المسؤولة عنه إحضاره إلى محكمة الاستئناف. وعلى المحكمة الفصل في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق على وجه السرعة. فإن لم يحضر المستأنف أو من طلب التدقيق بعد إبلاغه بموعد الجلسة - إذا لم يكن سجيناً أو موقوفاً - ومضى خمسة عشر يوماً ولم يطلب السير في الدعوى أو لم يحضر بعد السير فيها ؛ فتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط حقه في الاستئناف أو التدقيق، وذلك دون الإخلال بحكم المادة (التاسعة والتسعين بعد المائة) من هذا النظام.

٢- تنظر محكمة الاستئناف في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق، استناداً إلى ما في الملف من الأوراق وما يقدمه الخصوم إليها من دفوع أو بينات جديدة لتأييد أسباب اعتراضهم المقدم في المذكرة. وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق - إذا رأت النظر فيه مرافعة - بتأييد الحكم أو نقضه كلياً أو جزئياً وتحكم فيما نُقض.





الباب السابع طرق الاعتراض على الأحكام الاستئناف والنقض وإعادة النظر الفصل الثاني النقض

١٩٨

المادة الثامنة والتسعون بعد المائة :

للمحكوم عليه وللمدعي العام وللمدعي بالحق الخاص ؛ الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا على الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي :

- ١- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.
- ٢- صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلاً سليماً طبقاً لما نُص عليه نظاماً.
- ٣- صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.
- ٤- الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفاً غير سليم.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثاني
النقض

١٩٩

المادة التاسعة والتسعون بعد المائة :
مدة الاعتراض بطلب النقض ثلاثون يوماً.
فإذا لم يودع المعترض اعتراضه خلال هذه
المدة، سقط حقه في طلب النقض. ويجب رفع
الحكم الصادر من محكمة الاستئناف أو المؤيد
منها بالقتل، أو الرجم، أو القطع، أو القصاص
في النفس أو فيما دونها، إلى المحكمة العليا-
ولو لم يطلب أحد الخصوم ذلك - فور انتهاء
المدة المذكورة آنفاً.





الباب السابع

طرق الاعتراض على الأحكام الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الثاني

النقض

٢٠٠

المادة المائتين:

- ١- يحصل الاعتراض بطلب النقض، بمذكرة تودع لدى إدارة محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم أو أيده . ويجب أن تشتمل مذكرة الاعتراض على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم ، وعنوان كل منهم ، وبيان الحكم المعترض عليه ، ورقمه ، وتاريخه ، والأسباب التي بُنيَ عليها الاعتراض ، وطلبات المعترض ، وتوقيعه ، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض .
- ٢- تقيد إدارة محكمة الاستئناف مذكرة الاعتراض في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك، وترفعها مع صورة ضبط القضية وجميع الأوراق إلى المحكمة العليا خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض .





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثاني
النقض

٢٠١

المادة الأولى بعد المائتين :

باستثناء قضايا القتل، أو الرجم، أو القطع، أو القصاص في النفس أو فيما دونها، تنظر المحكمة العليا الشروط الشكلية في الاعتراض، المتعلقة بالبيانات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (المائتين) من هذا النظام، وما إذا كان صادراً ممن له حق طلب النقض، ثم تقرر قبول الاعتراض أو عدم قبوله شكلاً. فإذا كان الاعتراض غير مقبول من حيث الشكل، فتصدر قراراً مستقلاً بذلك.





الباب السابع طرق الاعتراض على الأحكام الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الثاني النقض

٢٠٢

المادة الثانية بعد المائتين :

مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادتان (العاشرة) و (الحادية عشرة) من هذا النظام، إذا قبلت المحكمة العليا الاعتراض شكلاً، فتفصل في موضوع الاعتراض استناداً إلى ما في الملف من الأوراق، دون أن تتناول وقائع القضية. فإن لم تقتنع بالأسباب التي بُنيَ عليها الاعتراض أيدت الحكم، وإلا نقضت الحكم كله أو بعضه - بحسب الحال - مع ذكر المستند، وتعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتحكم فيها من جديد من غير منظرها. فإن كان النقض للمرة الثانية - وكان الموضوع بحالته صالحاً للحكم - وجب عليها أن تحكم في الموضوع.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثاني
النقض

٢٠٣

المادة الثالثة بعد المائتين :
لا يجوز التمسك أمام المحكمة العليا بسبب
لم يرد في مذكرة الاعتراض، ما لم يكن
السبب متعلقاً بالنظام العام ؛ فتأخذ به
المحكمة من تلقاء نفسها.





الباب السابع

طرق الاعتراض على الأحكام

الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الثالث

إعادة النظر

٢٠٤

المادة الرابعة بعد المائتين :

- يحق لأي من الخصوم أن يطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الأحوال الآتية :
- ١- إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وُجد المدعى قتله حياً.
 - ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة نفسها، وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما .
 - ٣- إذا كان الحكم قد بُنيَ على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُنيَ على شهادة قضي - من الجهة المختصة بعد الحكم - بأنها شهادة زور .
 - ٤- إذا كان الحكم مبنياً على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم ألغِيَ هذا الحكم .
 - ٥- إذا ظهر بعد الحكم بيّنات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه البيّنات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه، أو تخفيف العقوبة .





الباب السابع

طرق الاعتراض على الأحكام

الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الثالث

إعادة النظر

٢٠٥

المادة الخامسة بعد المائتين :

يرفع طلب إعادة النظر بصحيفة تودع لدى المحكمة التي أصدرت الحكم، ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ورقمه وتاريخه وأسباب الطلب، وتفيد إدارة المحكمة الصحيفة في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك . وإن كان الحكم مؤيداً من المحكمة العليا أو من محكمة الاستئناف، فترفع المحكمة التي أصدرت الحكم صحيفة طلب إعادة النظر إلى المحكمة التي أيدت الحكم للنظر في الطلب. وعلى المحكمة - بحسب الأحوال - أن تعد قراراً بقبول الطلب أو عدم قبوله، فإن قبلته فتنظر في الدعوى المحكمة التي أصدرت الحكم، وعليها إبلاغ أطراف الدعوى بذلك. وإن لم تقبله، فلطالب إعادة النظر الاعتراض على عدم القبول وفقاً للإجراءات المقررة للاعتراض، ما لم يكن القرار صادراً من المحكمة العليا.





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثالث
إعادة النظر

٢٠٦

المادة السادسة بعد المائتين :
لا يترتب على قبول المحكمة طلب إعادة النظر
وقف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بعقوبة
جسدية من قصاص أو حد أو تعزير، وفي غير
ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ
في قرارها بقبول طلب إعادة النظر .





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثالث
إعادة النظر

٢٠٧

المادة السابعة بعد المائتين :

كل حكم صادر بعدم الإدانة - بناءً على طلب
إعادة النظر - يجب أن يتضمن تعويضاً معنوياً
ومادياً للمحكوم عليه لما أصابه من ضرر، إذا
طلب ذلك .





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر
الفصل الثالث
إعادة النظر

٢٠٨

المادة الثامنة بعد المائتين :
إذا رُفِضَ طلب إعادة النظر، فلا يجوز تجديده
بناءً على الوقائع نفسها التي بُنيَ عليها .





الباب السابع
طرق الاعتراض على الأحكام
الاستئناف والنقض وإعادة النظر

الفصل الثالث

إعادة النظر

٢٠٩

المادة التاسعة بعد المائتين :
الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى من غير
المحكمة العليا - بناءً على طلب إعادة النظر -
يجوز الاعتراض عليها بطلب استئنافها أو
بطلب نقضها، بحسب الأحوال .





الباب الثامن قوة الأحكام النهائية

٢١٠

المادة العاشرة بعد المائتين :

الأحكام النهائية هي الأحكام المكتسبة للقضية ؛ إما بعدم الاعتراض عليها خلال المدة المحددة نظاما ، أو بتأييد الحكم من المحكمة العليا أو صدوره منها، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادتين (الرابعة والتسعين بعد المائة) و (التاسعة والتسعين بعد المائة) من هذا النظام.





الباب الثامن قوة الأحكام النهائية

٢١١

المادة الحادية عشرة بعد المائتين :
إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية ،
فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالاعتراض على هذا
الحكم وفقاً لما هو مقرر في هذا النظام.





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٢

المادة الثانية عشرة بعد المائتين :
الأحكام الجزائية لا يجوز تنفيذها إلا إذا أصبحت نهائية .





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٣

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين :
يُفْرَجُ في الحالٍ عن المتهم الموقوف إذا كان
الحكم صادراً بعدم الإدانة، أو بعقوبة لا
يقتضي تنفيذها السجن، أو إذا كان المتهم قد
قضى مدة العقوبة المحكوم بها أثناء توقيفه.





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٤

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين :

١- للمحكمة التي أصدرت الحكم بالإدانة وتوقيع العقوبة أن تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي لأسباب جوهرية توضحها في أسباب حكمها، على أن تحدد مدة التأجيل في منطوق الحكم.

٢- للمحكمة التي تنظر الدعوى أن تنص في حكمها على وقف تنفيذ عقوبة السجن التعزيرية في الحق العام، إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة أو غير ذلك ما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ. وإذا ارتكب المحكوم عليه أي جريمة خلال مدة ثلاث سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم الموقوف نهائياً وحكم عليه في الحق العام بالإدانة وتوقيع عقوبة السجن عليه، فللمحكمة - بناءً على طلب المدعي العام - إلغاء وقف تنفيذ العقوبة والأمر بإنفاذها دون الإخلال بالعقوبة المحكوم بتوقيعها في الجريمة الجديدة .





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٥

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين :
إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن قد أمضى مدة موقوفاً بسبب القضية التي صدر الحكم فيها، وجب احتساب مدة التوقيف من مدة السجن المحكوم بها عند تنفيذها. ولكل من أصابه ضرر - نتيجة اتهامه كيداً، أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة - الحق في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية.





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٦

المادة السادسة عشرة بعد المائتين :
يرسل رئيس المحكمة الحكم الجزائي الواجب التنفيذ الصادر من المحكمة إلى الحاكم الإداري لاتخاذ إجراءات تنفيذه. وعلى الحاكم الإداري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم فوراً.





الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ

٢١٧

المادة السابعة عشرة بعد المائتين :

- ١- تنفذ الأحكام الصادرة بالقتل، أو القطع، أو الرجم، أو القصاص في النفس أو فيما دونها، بعد صدور أمر من الملك أو مِمَّن ينيبه.
- ٢- يشهد مندوبو الحاكم الإداري والمحكمة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشرطة تنفيذ الأحكام الصادرة بالقتل، أو القطع، أو الرجم، أو الجلد، أو القصاص في النفس أو فيما دونها، وتحدد لوائح هذا النظام إجراءات عملهم.





الباب العاشر أحكام ختامية

٢١٨

المادة الثامنة عشرة بعد المائتين :
تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات
الشرعية فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام
وفيما لا يتعارض مع طبيعة القضايا
الجزائية.





الباب العاشر أحكام ختامية

٢١٩

المادة التاسعة عشرة بعد المائتين :
تحدد لوائح هذا النظام إجراءات تنفيذ
الأحكام الجزائية وضوابطه.





الباب العاشر أحكام ختامية

٢٢٠

المادة العشرون بعد المائتين :

يُصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وذلك بعد إعدادها من وزارة العدل، ووزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للقضاء، وهيئة التحقيق والإدعاء العام في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا النظام.





الباب العاشر أحكام ختامية

٢٢١

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين :
يحل هذا النظام محل نظام الإجراءات
الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٩)
وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، ويلغي ما يتعارض معه
من أحكام.





الباب العاشر أحكام ختامية

٢٢٢

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين :
يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية.





مديرية مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض
التوثيق الأمني
الأصدار الأول
١٤٤٠هـ

برمجة وتصميم : خالد فهد عفاص

المرجع : موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
<https://boe.gov.sa/>